

# امكانية استخدام المحاسبة القضائية للحد من التلاعب والاحتيال المالي

( دراسة ميدانية على عينة من مدققي الحسابات والاكاديميين ) في اقليم كردستان - العراق

مناضل عبد الجبار عبد الرزاق<sup>1</sup> و عثمان عبد القادر حمه امين<sup>2,3</sup>

<sup>1</sup> قسم المحاسبة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان - السلجانية، السلجانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>2</sup> قسم التقنيات المحاسبية، كلية التقنية الادارية، جامعة السلجانية التقنية، السلجانية، اقليم كردستان، العراق

<sup>3</sup> قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السلجانية، اقليم كردستان، العراق

بعض الشركات الكبرى في العالم والتي قد ادت الى انهيارها قد اوجبت حاجة ملحة للبحث عن الاساليب الكفيلة للحد من عمليات التلاعب والاحتيال المالي ، وبذلك ظهرت محاولات عديدة تنادي بالربط بين المحاسبة ولقانون من جهة وبين احتياجات القضاء للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى ، لذا ظهر مدخل يعرف بالمحاسبة القضائية يتناول تقديم المعلومات التي يحتاجها القرار القضائي لحل النزاعات التي قد تنشأ بين اطراف مختلفة جراء عمليات التلاعب والاحتيال المالي وعلى الجهات القضائية الفصل بين تلك الاطراف بقرارات موضوعية باث مستندة على معلومات حقيقية تعزز من دور القضاء ، مع كل ماتقدم لازال هناك بقاء واضح في تبني اساليب المحاسبة القضائية وتطبيقها لاعتبارات كثيرة سوف يتم الاستدلال عليها ضمن مجريات هذا البحث للوقوف على امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية و الصعوبات التي تواجه ذلك. ومن الجدير بالاشارة فقد تضمن البحث في مبحثه الاول منهجية البحث ودراسات سابقة بينما خصص المبحث الثاني للاطار النظري للبحث في حين تضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث بعدها جاءت الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم مصادر البحث.

## المبحث الأول - منهجية البحث ودراسات سابقة :

يتضمن المبحث الأول منهجية البحث و دراسات سابقة وكالاتي :-

### اولا : منهجية البحث :

تشتمل منهجية البحث على المشكلة والأهميته وأهدافه والفرضيات ، وكذلك توضيح أسلوب البحث والوسائل المستخدمة في جمع البيانات من خلال استارة الاستبانة التي تعد الوسيلة الرئيسة لاختبار فرضيتي البحث .

### 1. مشكلة البحث :

تزايدت في السنوات الأخيرة العديد من حالات الغش والاحتيال المالي واصدار قوائم مالية مضللة في الكثير من الشركات على الرغم من وجود مدققين داخليين داخل

**المستخلص:-** يهدف البحث الى استعراض مفهوم مدخل المحاسبة القضائية وأساليبها المستخدمة ، فضلا" عن امكانية استخدام تلك الاساليب في الحد من التلاعب والاحتيال المالي المتنوع وحسم العديد من الدعاوى القضائية بالاضافة الى التعرف على أهم المشكلات التي قد تعيق تطبيق المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات التلاعب والاحتيال المالي ، اجريت هذه الدراسة على عينة من مدققي الحسابات والاكاديميين العاملين في اقليم كردستان - العراق والتي بلغت بمحدود 72 فردا وقد توصل البحث الى افتقار المحاسبة القضائية الى معايير محددة يمكن اللجوء اليها عند التطبيق كما ان لجوء المحاكم في اقليم كردستان الى تطبيق اساليب المحاسبة القضائية سوف تحد من عمليات الاحتيال المالي بشكل كبير اضافة الى ان هناك العديد من المهارات التي يتطلب من مدققي الحسابات اكتسابها لغرض ممارسة دور المحاسب القضائي والارتقاء بمستوى تنفيذ الخدمات المرتبطة بالمحاسبة القضائية. وبخصوص توصيات البحث فقد تضمنت اهمية ايجاد معايير وارشادات او قواعد قانونية ومحاسبية تغطي متطلبات هذا التوجه المحاسبي الهام مع اهمية اشاعة ثقافة مفهوم المحاسبة القضائية في بيئة العمل المالي والمحاسبي في اقليم كردستان وكذلك الدعم الحكومي الواجب اتجاه هذا الامر ، فضلا عن زيادة محارة خرجي اقسام المحاسبة واكسابهم المعرفة التامة بمتطلبات المحاسبة القضائية وسبل تطبيقها.

**الكلمات المفتاحية :** المحاسبة القضائية ، التلاعب والاحتيال المالي.

## المقدمة :

يعد الاحتيال المالي وتضليل القوائم المالية أمر بالغ الأهمية في الوقت الحاضر ، وأن للاحتيال المالي تأثير سلبي على المساهمين والمستثمرين بمختلف توصيفاتهم ، وأصبحت مهمة المحاسبة المالية في الوقت الحاضر هي مواجهة التحديات التي تعيق المحاسبين من توفير المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، في ظل الازمات الكبيرة التي تعرضت لها

**H1:** هناك امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية للحد من حالات التلاعب والاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين في اقليم كردستان - العراق .

#### الفرضية الثانية:

**H0:** لا توجد هناك اي صعوبات تحد من استخدام اساليب المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات التلاعب والاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين.

**H1:** هناك صعوبات تحد من استخدام اساليب المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات التلاعب والاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين.

### 5. أسلوب وطريقة البحث :

اعد الباحثان استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات عن طريق استجواب افراد عينة البحث لغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وتم اعداد الاستمارة التي اشتملت على ( 18 ) سؤالاً ، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء أفراد العينة ، من خلال الاوزان المتعارف عليها ، في تحديد (أفق تماماً ( 5 ) نقاط ، وأتفق ( 4 ) نقاط ، والى حد ما ( 3 ) نقاط ، ولا أتفق ( 2 ) ، ولا أتفق اطلاقاً ( 1 ) نقطة ، ومن ثم اختبار وتحليل النتائج وفق الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار فرضيتي البحث .

### 6. حدود البحث :

تمثلت حدود البحث بالاتي :

- أ – الحدود المكانية : جرى البحث على عينة مختارة من العاملين في اقليم كردستان
- ب – الحدود البشرية : تم اختيار عينة البحث من مدققي الحسابات والاكاديميين
- ت – الحدود الزمانية : تم إجراء هذا البحث ما بين العامين 2021-2022 م .

### ثانيا - دراسات سابقة :

سيتم في هذه الفقرة استعراض دراسات سابقة ذات صلة بموضوع البحث وبحسب الاتي:

#### 1. دراسة (أحمد، 2021) الموسومة (دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية)

تم اجراء هذه الدراسة في مصرف الخليج التجاري في بابل والمصرف العراقي للتجارة، والهدف منها التعرف على دور المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية . حاول الباحث معالجة المشاكل والمعوقات التي واجهت هذه المؤسسات المالية العراقية بسبب عدم وجود شفافية وجودة في القوائم المالية المصرفية التي تعد بصفة دورية سنويا ، مع محاولة تقليص الفجود الكبيرة الموجودة بين تقارير وجودة القوائم المالية واصحاب الشأن ومتخذى القرارات في تلك المؤسسات نتيجة وجود الثغرات المالية بسبب التلاعبات والاحتيال المالي .وتبين من خلال نتائج الدراسة اهم الاستنتاجات ، بأن المحاسبة القضائية تعد افضل وسيلة لتحسين المعلومات المالية المصرفية وجودة قوائمها المالية ، وهي اداة رقابية مهمة للمصارف عينة البحث بهدف كشف حالات الاحتيال والفساد المالي، من خلال امكانية الافصاح عن بياناتها وتقاريرها السنوية .

تلك الشركات ، وكذلك ازدادت اساليب ممارسة العمليات الاحتيالية مع التطور التكنولوجي الهائل في المعلومات والاتصالات ، فضلا" عن تزايد معدلات الدعاوى القضائية والمنازعات ذات الصبغة المالية والمتعلقة بالعقود على وجه الخصوص ، ونظرا" لعدم قدرة القضاة من اتخاذ قراراتهم بمدى صحة المستندات والقوائم المالية المقدمة إليهم وذلك لعدم الماهم بالأمر المالي و المحاسبية كما ان المحاسبة القضائية تخدم جهات متعددة منها المحاكم والشرطة والمحققين وغيرهم من خلال ردهم بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ قرار بشأن الفصل بين طرفين حول نقاط خلافية ، من هنا برزت مشكلة البحث حول مدى امكانية استخدام اساليب المحاسبة القضائية وتعزيز دورها في تقديم المعلومات الساندة للقرار القضائي بقصد حل النزاعات الناشئة جراء عمليات التلاعب والاحتيال المالي التي ازاددت في الاونة الاخيرة وبشكل واسع ، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث في اطار التساؤلات الآتية :

أ – ما مدى امكانية استخدام اساليب المحاسبة القضائية وتعزيز دورها في الحد من عمليات الاحتيال المالي .

ب – ما اهمية تفعيل دور المحاسبة القضائية في دعم القرار القضائي الهادف لحل النزاعات الناشئة جراء عمليات التلاعب والاحتيال المالي.

ت – هل هناك صعوبات تعيق امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية .

### 2. أهداف البحث :

أ – التعرف على مفهوم مدخل المحاسبة القضائية وأهميتها وأساليبها المستخدمة ، فضلا" عن الدور الذي يقوم به المحاسب القضائي بالحد من عمليات الغش والاحتيال وحسم العديد من الدعاوى القضائية .

ب – تحديد مدى امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية وتعزيز دورها في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال المالي .

ت – التعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف عمليات الاحتيال .

### 3. أهمية البحث :

أ-يستمد البحث اهميته من خلال الوقوف على امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية وتعزيز دورها في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال المالي .

ب – تتجلى اهمية البحث من خلال التركيز على دور معلومات المحاسبة القضائية في ظل التغيرات والتطورات السريعة التي تشهدها التعاملات المالية بين الشركاء فيما بينهم ، والتعاملات المالية بين الشركات والمستثمرين من جانب اخر.

ت – للبحث اهمية في اطار المساهمة الفاعلة للمعلومات الاستقصائية التي تدعم بشكل مباشر اساليب الحد من عمليات الاحتيال المالي وحل المنازعات المحاسبية والمالية المتعلقة بالعقود .

ث- يهتم البحث في الكشف عن الصعوبات والمعوقات التي تعيق امكانية استخدام اساليب المحاسبة القضائية وتعزيز دورها في الحد من اساليب الاحتيال المالي .

### 4. فرضيات البحث :

#### الفرضية الاولى:

**H0:** لا توجد هناك امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية للحد من حالات التلاعب والاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين في اقليم كردستان - العراق.

كالاتي ( 1230 ) وزارة المالية ، ( 815 ) وزارة العدل ، ( 1120 ) وزارة الحكم المحلي ، ( 950 ) وزارة الميزانية والتخطيط ، ( 900 ) وزارة التجارة والصناعة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات كان أهمها الأتي :

أ - أن الخدمات التي يقدمها المحاسب القضائي المهني تختلف عن المدقق الخارجي التقليدي ، إذ أنه أفضل من حيث المهارات والتقنيات المطبقة والتحقق في الغش والاحتيال .

ب - أن استخدامات المحاسبة القضائية في القطاع العام يؤدي إلى الحد وبشكل كبير من حدوث حالات الغش .

ج - أن غالبية المستجيبين هم على دراية بالمحاسبة القضائية والتي استمدت بشكل رئيسي من الإدارة العليا وكبار الموظفين وعدد قليل جدا من الكوادر الوسطى والدنيا.

**وفي اطار تحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة** فقد اشارت دراسات سابقة التي تضمنها البحث الى رؤية نظرية متكاملة لابعاد المحاسبة القضائية وتأثيرها على جوانب متعددة منها ما يخص النواحي الفلسفية للمحاسبة القضائية في العلاقة مع جودة القوائم المالية ودراسة اخرى تناولت الكشف عن الاحتيال والفساد المالية باستخدام اساليب المحاسبة القضائية بينما تناولت دراسة اخرى النهج الابتكاري لمكافحة الجريمة الاقتصادية حيث اشارت جميع الدراسات الى الجوانب الاجرائية دون الوقوف على مدى امكانية استخدام المحاسبة القضائية وانسجامها مع بيئة العمل المالي وهو ما تميزت به الدراسة الحالية عما سبقها من تلك الدراسات.

### المبحث الثاني – الإطار النظري للبحث :

يتضمن هذا المبحث ، موضوع المحاسبة القضائية ، وكذلك الاحتيال المالي وكالاتي:-

#### اولا: المحاسبة القضائية :

##### 1. مفهوم المحاسبة القضائية :

تري جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين الامريكية للمحاسبة القضائية ، ان المحاسبة القضائية هي مجموعة أنشطة تسهم في تحقيق عملية متكاملة لاجراء تحقيق قضائي بما في ذلك اعداد تقرير الجبير او افادة شاهد وربما العمل كشاهد خبير في الاجراءات القانونية. (zerihun et al, 2020: 1253)

ويرى (محمد نور، 2018: 43) بأن المحاسبة القضائية احد حقول المحاسبة الحديثة ، اذ انها من احدث جوانب المعرفة الحاسوبية التي تركز على المشكلات القضائية التي تعد المحاسبة مرجعا اساسيا لها. ، وعليه لم يحدد لها مسمى معين فهناك من يطلق عليها المحاسبة الجنائية او المحاسبة التحقيقية او المحاسبة الاستقصائية او المحاسبة العدلية .

ويشير (زعاير وآخرون ، 2016 : 1) إن مصطلح المحاسبة القضائية يمكن تجزئته إلى المحاسبة والقضائية ، فالمحاسبة هي توفير المعلومات المالية للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق تصنيف وتلخيص وتحليل الأحداث الاقتصادية بطريقة منطقية مبسطة ، أما القضائية فهي صفة غالباً ما تكون ذات صلة بالاحكام القانونية التي تصدرها المحاكم ، فينتج عند دمج هذين المصطلحين بتركيبية جديدة المعنى تشير إلى استخدام الأحداث والمعلومات الحاسوبية لتحديد الحقائق بطريقة منطقية لدعم المواقف القضائية .

وعرف ( Gray , 2008 , p11 ) أن المحاسبة القضائية هي عبارة عن (( مجموعة الاجراءات الحاسوبية والجوانب التحقيقية والاساليب الكمية ومجالات معينة من

### 2- دراسة ( zerihun ,klingelhofer, et.al ,2020 ) الموسومة ( النهج الابتكاري في مكافحة الجريمة الاقتصادية باستخدام تقنيات المحاسبة القضائية )

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور تقنيات المحاسبة القضائية في تحسين وتطوير الطرق الكفيلة بمكافحة الجريمة المالية والاقتصادية ، بتفعيل دور مهارات المحاسبة والتدقيق وتقديم خدمات التحقيق والخدمات القانونية والتكامل بينها ، يمكن بواسطة هذه التقنيات معا كشف عن حالات الاحتيال وتخفيف مستوياتها ومكافحتها. اهم النتائج لهذه الدراسة بيان دور المحاسبة القضائية في مجالات التحقيق والتي تكون بمثابة دليل قانوني يستخدم في المحاكم ، وكذلك قدمت الدراسة نموذجين عن توفير متطلبات تقنية المحاسبة القضائية ودمجها مع متطلبات تنفيذ المحاسبة القضائية في نظام الرقابة التنظيمية ، اما اهم توصياتها ابراز دور الحكومات ومؤسساتها في وضع القوانين من شأنها تحسين ونفيعيل متطلبات تنفيذ المحاسبة القضائية في كافة المؤسسات ومنظمات الاعمال.

### 3 – دراسة ( برغل ، 2015 ) الموسومة :

#### ( دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينها في الحد من الفساد المالي والإداري)

تم اجراء هذه الدراسة في الأردن ، وتهدف الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية ودور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الأردن ، واستندت هذه الدراسة إلى أربعة فرضيات فرعية ، ويتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات ( المساهمين وأصحاب المصالح ، ومدققي الحسابات الخارجيين ، فئات آخري ذات صلة ) ، وتم أخذ عينة طبقية من مجتمع الدراسة لتمثيل الفئات المحددة أفقا" استناداً إلى الأساليب الإحصائية المعتمدة في اختيار العينات ، وتم اخذ عينة عشوائية من كل فئة لضمان عدم التحيز في نتائج القياس ، إذ تم توزيع ( 107 ) استبانته ، وتم استرداد ( 68 ) استبانته ، إي بنسبة ( 63,5 % ) ، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

أ – توفر المحاسبة القضائية الأدوات والوسائل التي تمكن المدقق القضائي من البحث عن حالات الاحتيال والغش التي تمارسها الشركات المساهمة العامة الأردنية .

ب – لحوكمة الشركات دور في الحد من الفساد المالي والإداري ، وانها تعد عنصر الشفافية والإفصاح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية .

ج – هناك علاقة تكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ، وأن دورها معا" من شأنه أن يحد من الفساد المالي والإداري من خلال الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الأردنية . إما أهم توصيات هذه الدراسة فتمثلت بالاتي :

– تعزيز دور التدقيق القضائي في الفصل بحالات الفساد لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية .

– تعزيز التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية غي قواعد الحوكمة الرشيدة .

– إنشاء مراكز متخصصة لتدريب مدققي الحسابات على أساليب وإجراءات التدقيق الجنائي .

### 4 – دراسة ( Okoye & Gbegi, 2013 ) الموسومة :

#### (( المحاسبة الجنائية: أداة للكشف عن الاحتيال والوقاية منه في القطاع العام ))

تم اجراء هذه الدراسة في نيجيريا ، وتهدف إلى استخدام المحاسبة القضائية للحد من حالات الغش في القطاع العام( عدد من الوزارات ) في ولاية كوجي بنيجريا ، فضلا" عن الفحص فيما إذا كان هناك فرق مهم بين المحاسبين القضائيين والمدققين الخارجيين ، واستندت هذه الدراسة إلى فرضيتين أساسيتين ، ، واعتمد الباحثان على استارة الاستبانته كأداة لدراسة آراء العينة ، إذ تم توزيع ( 5015 ) استارة ، موزعة

ويرى الباحثان أن المحاسبة القضائية غير مكتملة الوجود أو التنبؤ في إقليم كردستان في الوقت الحاضر إذ لازالت في طور النشوء والتكامل رغم أنها تمثل فرعاً من فروع المحاسبة وإن دورها يمكن في تعزيز الأحكام القضائية في المحاكم وحل النزاعات الناشئة و المتعلقة بالجوانب المالية والدعاوى القضائية ذات الطبيعة المالية.

## 2. أهمية المحاسبة القضائية :

إن أهمية المحاسبة القضائية جاءت من (محمد نور، 2018: 53) و(شاهدو عبدالغنى، 2018: 7)

1. مساهمة التغييرات البيئية والتطورات واحتياجاتها في نشوء وتطور المحاسبة القضائية إضافة إلى الخبرة في الجوانب المحاسبية والقانون والتدقيق كل ذلك قد أدى إلى زيادة أهمية المحاسبة القضائية
2. تزايد عدد المحاسبين القضائيين ممن لديهم خبرة ومعرفة كافية بنواحي المحاسبة والمشاكل والدعاوى القضائية.
3. إن المحاسبة القضائية قد استمدت أهميتها من خلال تعدد الخبرات والمهارات وجوانب التحقيق والتقصي بهدف الحد من ظاهرة التلاعب وحالات الخس والاحتيال .

## 3. مبررات وجود المحاسبة القضائية :

- يرى (دعاس ، 2016 : 2) هناك العديد من العوامل التي أسهمت في ظهور المحاسبة القضائية منها :
- أ - ضعف دور التدقيق الخارجي والداخلي من تقديم ما يكفي من الحقائق والجوانب الخفية الأخرى لاحتياال الشركات .
- ب - التواطؤ المنعكس سلباً على استقلالية مدقق الحسابات والمرتبطة بسبب الية اختياره .
- ت - عدم كفاية استقلالية مدقق الحسابات الداخلي انعكس على عدم قدرته في تقديم الحقائق الكافية التي تتطلبها المحاسبة القضائية .
- ث - هدف المدقق هو أبدأ الرأي حول مدى انسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد التدقيق مع المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وليس الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية.

## ومن أهداف المحاسبة القضائية هي : ( Cantorria,2010, 3 )

- أ - التحقق و التحري عن وجود الاحتيال أو تقييم بعض الإضرار الاقتصادية التي نشأت جراء النزاعات القانونية بين أطراف معينة.
- ب - التحري والكشف عن جميع حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية . وأن بعض حالات اكتشاف الاحتيال يتطلب الأمر كشف هوية الجاني ، ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لتقديم دعوى قضائية لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر ، وكذلك السعي إلى التعويض إذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول .
- ت - تقديم كشف بحجم الخسائر أو الإضرار الاقتصادية المتكبدة مسندة بالأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها ، فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة لغرض استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال .
- ث- التأكد من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة ، فضلاً عن المثول أمام المحكمة إذا تطلب الأمر

التشريعات القانونية والبحث ومهارات التحري بغرض جمع الأدلة والقرائن الثبوتية التي تدعم القرار القضائي )) .

ويرى ( Smith , 2009 , P.2 ) أن المحاسبة القضائية أحد جوانب المحاسبة تتطلب من المحاسب الذي يتطلب خبرة مهنية كافية لتقديم الحقائق حول صحة التصرفات المرتبطة بالدعاوى القانونية أو الإدارية وترشيد القضاء للحكم بها ، حيث يقال أن المحاسبين يهتمون بالأرقام بينما المحاسبين القضائيين يكون اهتمامهم إلى ما تتضمنه الأرقام من حقائق.

ويرى ( Silverstone , 2010:543 ) المحاسبة القضائية بأنها (( تطبيق للمبادئ المحاسبية ، والنظريات ، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية واستخدامها في حل نزاع قانوني ، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية )) ، ويضيف ( Silverstone ) أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما :-

أ - الخدمات القانونية : التي تبرز دور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً .

ب- خدمات التحقيق : والمرتبطة بمهارات المحاسب القضائي ، التي قد تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة.

يشير ( Nelson , 2008 , p.21 ) أن المحاسبة القضائية هي (( تحقيق الأغراض التوثيقية ، أو التصرفات الخاصة بكل من :تحديد، تسجيل، تسوية ، استخراج ، فرز، التقرير ، التحقق من البيانات المالية السابقة ، أو تطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية الخلافات القانونية الحالية أو المتوقعة ، أو استخدام البيانات المالية السابقة في التوقع بالبيانات المستقبلية بهدف تسوية النزاعات القانونية )) . ويضيف أن المحاسب القضائي يعد ركيزة أساسية لكل من النظام القانوني ، وتقديم الخدمات الخبيرة (مثل تقييم الأصول في حالات الإفلاس ، تحليل القوائم المالية المرتبطة بالأوراق المالية والضرائب ، تحليل القوائم المالية في حالات الغش )، كما أن فحص حالات الغش يعد أحد الاستخدامات المتكررة للمحاسبة القضائية .

يرى ( Kranacher , 2008 .412 ) أن المحاسبة القضائية (( مجموعة متكاملة من الاجراءات المحاسبية والمعرفة في القانون ، وتكنولوجيا المعلومات ، والتي بدورها تسهم في عن الكشف عن حالات الاحتيال المالي وتقييم البيانات المالية على وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي وفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الانحرافات عن المعايير والتأكد من استخدام ممارسات المحاسبة والتدقيق بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية )) .

أما ( Mahua ,et.al , 2013 .98 ) فقد أشارا إلى أن المحاسبة القضائية قد يطلق عليها البعض بالمحاسبة التحقيقية التي تختص (( بتطبيق المعرفة المحاسبة والمهارات المحددة للكشف عن المعاملات الدخيلة وجمع الأدلة والقرائن التي تؤدي إلى الكشف عنها )) . ويشير ( احمد ، 2013 ، 7 ) المحاسبة القضائية تتضمن اجراءات عمل تختلف عن اجراءات تدقيق الحسابات ويمثل ذلك الاختلاف بالاتي :

أ-تعتمد المحاسبة القضائية على تقديم ادلة مادية تسند القرار القضائي ، بينما يركز التدقيق على رأي المدقق المهنيكل وضوح فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن محتويات البيانات المالية

ب- تركز المحاسبة القضائية على وظيفة المحاسب القضائي كحقق والخبير والشاهد، بينما يركز التدقيق على دور المدقق كحقق فقط .

ت- هناك طلب متزايد على المحاسبة القضائية من قبل المؤسسات المختلفة ، بينما يركز التدقيق على أن العملية هي عملية روتينية ثابتة .

ث- تركز المحاسبة القضائية إلى التعامل مع كل القضايا المدنية والجنائية ، بينما يتعامل المحاسب مع كل القضايا المدنية .

ت - يمتلك مهارات التواصل والاتصال والتي سوف تمكنه على نشر المعلومات عن السياسات الأخلاقية للشركة ، كما تساعده في إدارة المقابلات والحصول على المعلومات المهمة التي يحتاجها .

ث - لديه مقدرة تحليلية للبيانات المالية للشركة ، وهذا بدوره يساعد على تحديد الفقرات والبند الغير طبيعية

ح - لديه القدرة على فهم نظم الرقابة الداخلية للشركة ، مع إمكانية وضع برنامج نظام رقابي له القدرة على تقدير المخاطر .

خ - لديه دراية بعلم النفس تساعده على تحديد السلوك الإجرامي لفعل الاحتيال والتضليل بالبيانات المحاسبية

ز - ان يكون ملماً بسياسات حوكمة الشركات والقوانين المنظمة لهذه السياسات .

ر - لديه معرفة تامة بالقانون الجنائي والنظام القانوني وإجراءات المحاكم بمعنى ان يمتلك ثقافة قانونية كبيرة.

#### 6. مجالات المحاسبة القضائية :

تسهل المحاسبة القضائية في العديد من المجالات منها الأتي : ( أحمد ، 2013 ، 6 )  
أ - التحري عن الغش والتلاعب في التقرير المالي وتقديم الأدلة المناسبة والتقرير عن ذلك .

ب - فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والتحري عن الثغرات أو نقاط الضعف التي يمكن أن تستخدم في حالات الاحتيال والغش والتلاعب .

ت - تقييم خسائر الشركة في حالة مطالبتها بالتعويض من قبل شركات التأمين أو الشركات المسببة للخسائر.

ث - تقييم الوضع المالي للشركة في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات متتالية .

ح - الفحص الشامل للأنشطة محل الاحتيال والغش .

خ - تقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية وغيرها .

ز - تقييم الشركة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد .

#### ثانيا : الاحتيال المالي :

##### 1. مفهوم الاحتيال :

تولي دول العالم اجمع اهتماما كبيرا بموضوع الاحتيال ولا يوجد هناك اتفاق محدد وواضح لمفهوم الاحتيال المالي ، اذ تم تناول الموضوع وتعريفه من وجهات نظر متعددة ، والاحتيال المالي هو ظاهرة قديمة ومعترف عليها ، لكن ولكن مفهوم وتأثير هذه الظاهرة اخذت بالازدياد و التفافم إلى درجة أصبح الحال يمثل تهديدا لبقاء واستمرار المجتمعات وعلى وجه الخصوص الدول النامية ، وتعد الدول المتقدمة هي بؤرة الاحتيال ولكنها ما لبثت ان امتدت إلى الدول النامية في ظل العولمة ، ويعرف ( أبو خطوة ، 2007 : 1 ) الاحتيال من الناحية القانونية بأنه (( الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير باستعمال وسائل احتيالية بنية تملكه )) .

يرى ( pedneault, 2009, 23 ) أن الاحتيال هو عبارة عن (( تقديم ما هو مجافي للحقيقة أو حجب التأثير المادي ، والمتضمن أنشطة أخرى للتسبب بالضرر )) .

يشير ( Golmann, 2009, 2 ) أن جمعية فاحصي الغش المعتمدين عرفت الاحتيال بأنه (( أية أفعال غير قانونية تنسم بالتلاعب والخداع والتضليل أو انتهاك للثقة ، ولا تعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والإجبار ويرتكب الاحتيال من قبل

ويرى ( Thomas & Smith , 2014 , 22 ) بأن المحاسبة القضائية تهدف إلى ما يلي :

أ - التحري عن الاحتيال المالي : التحري عن التلاعب والاحتيال في القوائم المالية ، ويشمل ذلك تدقيق الحالات الفعلية للاحتيال ، واقتراح طرق معالجتها ، والمساعدة في حماية الأصول واسترجاعها ، التنسيق والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة ، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك ، ويكون أما شفويا" أو في شكل تقرير أو كليهما معا" .

ب - دعم التقاضي : وتشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء ، ثم تدقيق المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة ، وتحديد مجال الخسارة وقيمتها ، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الرأي في الاحتيال المالي من خلال إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة .

ت - الخدمات الاستشارية : تمثل بالخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار ، محكم مالي ، وسيط ، خبير في تقرير الخبراء وغيرها بخصوص تسوية مطالبات التأمين ، الكشف عن قضايا الإهمال المهني ، الكشف عن حالات اختلاس الأصول ( غش الموظفين ) ، تسوية المنازعات التجارية

#### 4. أساليب المحاسبة القضائية :

تتمثل أساليب المحاسبة القضائية بالاتي ( حميد واخرون , 2019:537 ) :

أ - التدقيق التفاعلي : وهو التدقيق الذي يهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش فيها ، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

ب - التدقيق البعدي : يهدف هذا النوع من التدقيق إلى فحص وتدقيق عدة مظاهر مختلفة وهي تتضمن الأتي :

1. التدقيق التشريعي: يقوم هذا النوع من التدقيق على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية ، والتأكد من حماية الأصول والمواد المختلفة.
2. الالتزام المنظم: يستخدم هذا النوع من التدقيق في حالة التدقيق الحكومي ، إذ يتم التأكد من مدى التزام الشركات بالقوانين والإحكام والتشريعات عند صرف واثبات المدفوعات الحكومية.
3. الأداة الشخصية: يستخدم هذا النوع لأجراء الفحوصات من اجل تحديد المخاطر الناتجة عن الغش ، فضلا" عن التركيز على فحص المناطق المستهدفة.
4. التحري عن الادعاءات: إذ يتم إجراء التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة.

#### 5. مهارات المحاسب القضائي :

يقتضي من المحاسب القانوني ان يكون ملماً في النظم المحاسبية والمالية ، ولديه المقدرة على " اكتشاف عمليات التلاعب والاحتيال المالي ، ومن المهارات الواجب على المحاسب القضائي اتقانها لغرض تعزيز دوره في الحد من عمليات الاحتيال المالي هي : ( Ramaswqmy , 2005, 70 )

أ - يمتلك المقدرة على وضع برنامج يساعد الشركة للحد من عمليات الغش والاحتيال وتحفيز العاملين في الشركة على مكافحة الاحتيال والحد منه.

ب - لديه مهارة عالية باستخدام الحاسوب ، والذي بدوره يمكنه من تدقيق المعاملات المالية والمحاسبية الالكترونية .

الذي يصيب المال العام سواء ناتجة عن اتلافه او عن نقصه او نقص منافعه او زوال بعض اوصافه او نحو ذلك (الجهني، 2020:84).

### 3- الأركان الأساسية للاحتيال :

هناك ثلاثة أركان أساسية قد تؤدي إلى الاحتيال أو ربما تشجع على ارتكابه، ويطلق عليها مثلث الاحتيال ، وتمثل بالاتي : ( الشحنة ، 2015 ، ص 267 )

#### أ – الفرصة :

هناك جوانب عديدة تزيد من فرصة احتمالية وقوع الاحتيال ، فعلى سبيل المثال تزيد فرص الاختلاس عندما توجد هناك مبالغ نقدية كبيرة في الصندوق أو وجود بنود في المخزون صغيرة الحجم أو ذات قيمة عالية وعليها طلب كبير أو أصول سهلة التحويل مثل السندات الكاملة أو رقائق الحاسب الآلي .

#### ب – التبرير :

قد تتأثر القيم الأخلاقية للإدارة أو الموظفين من جراء موقف معين ، وبالتالي القيام بارتكاب أعمال غير نزيهه ، أو ربما تفرض ضغوط كافية لتوليد أفعال غير شرعية مثال ذلك:

- 1- إهمال الادارة لدورها في متابعة أو تقليل المخاطر المتعلقة باختلاس موارد الشركة .
- 2- ضعف نظام الرقابة الداخلية ، مما يؤدي الى اختلاس الأصول والممتلكات الاخرى.
- 3- ضعف انتماء الاشخاص الى الشركة ربما يكون ناتجا جراء معاملتها للموظفين .
- 4- تساهل الادارة مع حالات السرقات الصغيرة .

#### ت – الدوافع / الضغوط المالية :

الاحتياجات الشخصية وضعف الايمان بالحفاظ على اصول الشركة او ربما العلاقات العدائية بين الشركة والموظفين ممن لديهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى وغيرها من الاسباب قد تدفع لاساءة استخدام هذه الأصول ، ( Boynton & Johnson, 2010, P.47 ) . وفي هذا الخصوص يرى الباحثان إن القيام بالاحتيال المالي يبقى دافعا شخصيا مرتبط بسلوك الافراد لتحقيق غاية معينة لن يستطيع الفرد ازاء ذلك سوى اللجوء الى الاحتيال لسد حاجاته بصورة غير شرعية ومن الجدير بالاشارة ان اكتمال اركان الاحتيال كاملة ليس شرطا اساسيا للوصول الى هذا الفعل ربما تحقق البعض منها يكفي لتحقيق الاحتيال.

## المبحث الثالث – الجانب التطبيقي للبحث :

بعد استكمال الجانب النظري للبحث سوف يخصص هذا المبحث للجانب التطبيقي للبحث ، حيث سيتم تحديد مجتمع وعينة البحث وخصائصه اضافة الى اختبار الفرضيات باستخدام (اختبار T – test)

### 1. مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من عدد من مدققي الحسابات والاكاديميين العاملين في اقليم كوردستان ، وقد بلغ عدد الاستبانات ( 77 ) استبانته وزعت على عينة البحث من مدققي الحسابات والاكاديميين من الذين لديهم دراية ومعرفة بالجانب المالي والحاسبي ، وقد بلغت الاستبانات المستردة ( 72 ) استبانته وبذلك يكون معدل الاستجابة (93.50% ) وتعد هذه النسبة من الاستجابة مقبولة لاتمام متطلبات هذا البحث ، كما مبين في جدول(1) أدناه.

الأفراد والمنظمات للحصول على الأموال أو الممتلكات أو الخدمات لتجنب دفع أو فقدان الخدمات أو لتأمين منفعة شخصية أو تجارية ))

ان احد المجالات التي تم تطويرها في السنوات الاخيرة للكشف عن حالات الاحتيال والحد منها هي منهجية التدقيق القضائي التي يستخدمها المدققون من اجل الحصول على ادلة تكشف عن الظروف قيد التدقيق ، مثل العش و الاحتيال بما في ذلك الفساد والتي تتجلى في الرشوة والابتزاز وتضارب المصالح المالية (خليف، 2017:219)

ويرى (سلطان) بأن الهيئات المهنية لديها تركيز واضح على التدقيق القضائي ، وهذا ينعكس في توصيات هذه الهيئات ، حيث تم استخدام المدقق القضائي للكشف عن النشاط الاجرامي خلال الحرب العالمية الثانية ، منذ ذلك الحين تطور وزاد دور التدقيق القضائي كمنهية بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين. وتزايد الاهتمام بالتدقيق القضائي في الولايات المتحدة مرور الوقت كردود الفعل على الفساد والفضائح ، مثل تلك الموجودة في Enron و، Xerox (سلطان، 2022 : 78)

ويرى كل من ( دحدوح ومحمد ، 2013 ، ص 469 ) بأن معيار التدقيق الدولي رقم ( 240 ) عرف الاحتيال بأنه (( تصرف مقصود من قبل فرد أو أكثر من قبل أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة ، ينطوي على ذلك اللجوء للخداع لغرض الحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية، والذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية )).

وعرفت ( مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2008 ، ص 7 ) الاحتيال بأنه (( أية ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر وغير المباشر على شكل من أشكال الاستفادة المالية لمرتكب الاحتيال ، أو تسهيل ذلك لغيره لتؤدي إلى شكل من أشكال الخسارة للطرف الذي تعرض للاحتيال )) ، فضلا عن ذلك تضيف مؤسسة النقد العربي السعودي لايد من التمييز بين الاحتيال من داخل الشركة والاحتيال من خارج الشركة ، إذ إن معظم مرتكبي الاحتيال هم من الموظفين وبمساعدة أو بدون مساعدة شركاء من خارج الشركة يدفعهم إلى ذلك عادة انتهاز الفرص والاحتمال والحاجة لنقد سريع لدعم طراز معين من المعيشة ومشاكل مالية شخصية وعدم الرضا أو الولاء والضغط العائلي والحاجة لتسديد الديون .

ومن خلال ما تقدم يرى الباحثان أن الاحتيال المالي هو استخدام التضليل من اجل الحصول على الاموال على حساب الآخرين ، ويعرف الباحثان الاحتيال بأنه (( استخدام الخداع لتحقيق منفعة دون وجه حق ))

### 2- تصنيف الاحتيال : يمكن تصنيف الاحتيال إلى نوعين هما: ( Martin

(2011,P.12)

#### أ – التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي :

يشمل هذا النوع تحريفات مقصودة أو حذف مبالغ أو حذف افصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي هذه البيانات ، التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية ، التمثيل الخاطيء للبيانات المالية ، أو سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية .

#### ب – التحريفات الناتجة عن سوء التخصيص للأصول :

هذا النوع من التحريفات يشمل سرقة أصول المنشأة ، مثل سرقة المقبوضات ( كما في حالة اختلاس تحصيل الزم المدينة ) ، أو سرقة أصول فعلية ( كما في حالة سرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو البيع ) ، سداد دفعات لبائعين وهميين .

ويضيف (الجهني) نوع اخر والمتعلق بظاهرة الاحتيال والذي يدخل في نطاق الفساد المالي ، وهو الاهمال والاضرار في استخدام المال العام وينتج عنه خسارة نتيجة الاضرار

جدول ( 1 )

فئات عينة البحث ومستوى الاستجابة

فئات العينة	استمارات الاستبانة بحسب الفئة	الاستبانات التالفة	الاستبانات الصحيحة	نسبة الاستجابة للفئة
مدققي الحسابات	28	3	25	%89.28
الأكاديميين في الاختصاص المالي والمحاسبي	49	2	47	%95.91
المجموع	77	5	72	%93,50

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم ( 2 ) أدناه :

جدول ( 2 )

توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للجنس

الجنس	التكرار	النسبة
أنثى	20	%27.77
ذكر	52	%72.23
المجموع	72	%100

ويتبين من الجدول رقم ( 2 ) أن نسبته ( %72.23 ) من العينة هم من الذكور ونسبة ( %27.77 ) هم من الإناث . أما فيما يتعلق التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول ( 3 ) أدناه :

جدول ( 3 )

توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للتحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	25	%34,72
دبلوم عالي	16	%22,22
ماجستير	19	%26,39
دكتوراه	12	%16.67
المجموع	72	%100

يوضح الجدول ( 3 ) بأن نسبة ( %34,72 ) من أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس ، وما نسبته ( %65,28 ) هم من الذين يحملون شهادات عليا أخرى تمثلت في الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه ، وهذا يدل على أن أفراد عينة البحث يمتلكون المستوى المقبول من الإدراك والوعي سوف ينعكس ايجابا على موضوعية اجابتهم على أسئلة الاستبيان.

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة البحث وفقاً إلى طبيعة وظيفتهم ، وبحسب الجدول رقم ( 4 ) الذي يبين ذلك:

جدول ( 4 )

توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للموقع الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدققي الحسابات	25	%34.72
أكاديمي	47	%65.28
المجموع	72	%100

يوضح جدول ( 4 ) بأن نسبة ( %34.72 ) هم من مدققي الحسابات ، أما ما نسبته ( %65.28 ) هم من الأكاديميين المختصين في المجال المالي والمحاسبي .  
وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة البحث وفقاً إلى سنوات الخبرة العملية في الشركة ، فأن جدول ( 5 ) يبين ذلك وكما يلي :

جدول ( 5 )

توزيع أفراد عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة العملية

سنوات الخبرة العملية	التكرار	النسبة
من 10 - 15 سنة	12	%16,67
من 16 - 20 سنة	18	%25
من 21 - 25 سنة	23	%31,94
من 26 سنة فأكثر	19	%26,39
المجموع	72	%100

يوضح جدول ( 5 ) بأن ما نسبته ( %16,67 ) هم من مدققي الحسابات والأكاديميين الذين لديهم خدمة بعمليهم الوظيفي تتراوح من ( 10-15 ) سنة ، أما أفراد العينة الذين لديهم خدمة أكثر ما بين ( 16-20 ) سنة فقد بلغت نسبتهم ( %25 ) . في حين أن أفراد عينة البحث من مدققي الحسابات والأكاديميين الذين تجاوزت خدمتهم الوظيفية ( 20 ) سنة فأكثر قد بلغت نسبتهم %58.33 . وهذا يعزز من توفر الخبرة والكفاءة على فهم متطلبات جوهر البحث ومتغيراته الأساسية الذي يسهم بدوره في تحقيق الإجابة الموضوعية على أسئلة الاستبانة .

## 2. اختبارات صدق وثبات الاستبانة :

### أ - الصدق الظاهري :

لغرض اختبار صدق الاستبانة ، قام الباحثان باللجوء إلى تحكيم أداة القياس ( الاستبانة ) من قبل عدد من الأكاديميين العاملين في الجامعات ، وبعض المختصين في العمل التدقيقي والمالي ممن لديهم خبرة عملية كبيرة ، وقد استوعب الباحثان الآراء والملاحظات التي وردت من قبلهم وتم تعديل الاستبانة وفقاً لتلك الآراء والملاحظات وبناء على ذلك جرى اعتماد نسخة الاستبانة بعد تعديلها واعتمادها كوسيلة لجمع المعلومات من أفراد عينة البحث .

### ب - اختبار الثبات :

قام الباحثان بالتحقق من ثبات أداة البحث باستخدام اختبار كرونباخ ألفا ( Cronbach Alpha ) ، إذ أن أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد بالانتقال من فقرة إلى فقرة أخرى ، وهذا الامر يشير إلى مدى قوة الارتباط والتناسك

مرتفعة	9	0,95	3,28	4. ان استخدام اساليب المحاسبة القضائية تجبر الشركات على تجنب تقديم قوائم مالية مضللة .
مرتفعة	6	0,92	3,82	5. تمتلك اساليب المحاسبة القضائية المقدرة على اجراءات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الالكترونية المستخدمة من قبل بعض الشركات
مرتفعة	1	0,73	4,39	6. اساليب المحاسبة القضائية تبرز من ثقة المستثمرين والمساهمين والمقرضين في الاجراءات المتبعة .
مرتفعة	4	0,85	3,95	7. ان اساليب المحاسبة القضائية تسهم في الكشف عن الاضرار التي تنجم جراء عمليات التلاعب والاحتيال المالي وتساعد على قياس تلك الاضرار.
مرتفعة	7	0,95	3,68	8. أن استخدام اساليب المحاسبة القضائية تسهم في دعم كفاءة وفاعلية الأجهزة الرقابية المختلفة مما تساعد على زيادة دورها في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال .
مرتفعة	3	0,84	3,96	9. ان اساليب المحاسبة القضائية تمثل استكمالاً لاجراءات مدقق الحسابات وليس جزء منه ، فالحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى مدقق الحسابات .
مرتفعة	10	0,97	3,25	10. اساليب المحاسبة القضائية تحد من عمليات التهرب الضريبي الذي تلجا له بعض الشركات.
		0,885	3,789	جميع الفقرات

يشير الجدول (7) أعلاه إلى أن إجابات عينة البحث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (4,12 - 3,25) ، ويرى المستجيبين إلى أن اتباع اساليب المحاسبة القضائية تعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين والمقرضين في حصولهم على حقوقهم المالية ، هناك إمكانية واسعة لاستخدام اساليب المحاسبة القضائية في التحقق من الأضرار الناجمة من عمليات الاحتيال المالي وان اساليب المحاسبة القضائية تمثل استكمالاً لاجراءات مدقق الحسابات وليس جزء منه ، فالحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى مدقق الحسابات ، وتعد هذه الفقرات ذات أهمية مرتفعة وذلك لان الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة البحث لكل منها أكثر من (3,5) ، واحتلت هذه الفقرات المراتب الثلاثة كما هو موضح في جدول (7) أعلاه ، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3,789) إما الانحراف المعياري فقد بلغ (0,885) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المحور عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات .

2 - النتائج المتعلقة بالمحور الثاني (صعوبات استخدام اساليب المحاسبة القضائية): لا توجد هناك صعوبات تقف حائلاً من استخدام اساليب المحاسبة القضائية في اكتشاف التلاعب والاحتيال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين ، وبعد تحليل إجابات أفراد عينة البحث على استمارات الاستبانة ، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية ، وكانت النتائج كما في جدول (8) أدناه

بين فقرات المقياس ، فضلاً عن ذلك فإن معامل ( Alpha ) يزود بتقدير جيد للثبات ، إذ بلغت قيم كرونباخ ألفا لأبعاد البحث كما يأتي :

جدول (6)  
درجة الاعتمادية لمحاور الاستبانة

البعد	عدد فقرات	قيمة كرونباخ ألفا
الأول	10	93,40%
الثاني	8	87,73%
الدرجة الكلية		88,33%

وبين جدول (6) أن درجة الاعتمادية لهذه الاستبانة وفقاً لاختبار كرونباخ ألفا بلغت (88,33%) وتعد هذه النسبة كافية بشكل جيد لاعتماد النتائج كونها قد تجاوزت النسبة القياسية وبالدرجة 60% .

### 3. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث :

اشتمل البحث على (18) عاملاً يمكن من خلالها الوقوف على مدى إمكانية استخدام مدخل المحاسبة القضائية في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال المالي ، فقد تم الاعتماد على استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية لكل فقرة إضافة إلى تحديد مستوى الموافقة ، وقد ارتكز البحث على تحديد أهمية كل عامل باستخدام مقياس ليكرت الخماسي ( Likert ) وفقاً إلى التقسيمات من 1 - 5 حيث أن (5) تشير إلى (أنفق تماماً) و(1) إلى (لاأنفق إطلاقاً) ، كما تم تصنيفها إلى ثلاث فئات حسب الأوساط الحسابية بحيث اعتبر كل عامل حصل على متوسط حسابي يزيد عن (3,5) ذو أهمية عالية ، والتي تنحصر ما بين (2,5) و (3,5) متوسط الأهمية والتي تقل عن (2,5) ضعيف الأهمية .

1 - النتائج المتعلقة بالمحور الأول (إمكانية استخدام اساليب المحاسبة القضائية): وعلى وفق ما استندت عليه الفرضية الأولى التي اشارت بأنه لا يمكن استخدام اساليب المحاسبة القضائية في الحد من حالات الاحتيال من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين ، وبعد تحليل إجابات أفراد عينة البحث على استمارات الاستبانة ، تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية ، وكانت النتائج كما في جدول (7) أدناه :

جدول (7)

التحليل الإحصائي الوصفي لمحور إمكانية استخدام المحاسبة القضائية في الحد من حالات الاحتيال

العوامل المؤثرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية
1. معلومات المحاسبة القضائية تسهم في دعم احكام التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية للمحاکم القضائية .	3,92	0,87	5	مرتفعة
2. معلومات المحاسبة القضائية مدعومة بالوسائل والقرائن التي تسند القرار القضائي الخاص بالتعويض عن الاضرار الناشئة.	3,67	0,94	8	مرتفعة
3. استخدام متطلبات المحاسبة القضائية تساعد في الكشف عن اساليب التلاعب والاحتيال المالي	3,97	0,83	2	مرتفعة

## جدول ( 8 )

التحليل الإحصائي الوصفي لمحور صعوبات استخدام اساليب المحاسبة القضائية

العوامل المؤثرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية
1. ان تطبيق اساليب المحاسبة القضائية بكفاءة تقتضي وجود معايير وتشريعات قانونية وإرشادات تنظم عمل المحاسبة القضائية.	3,85	0,89	5	مرتفعة
2. يقتضي تطبيق اساليب المحاسبة القضائية توفر كادر مؤهل علمياً وعملياً للعمل كمحاسب قضائي .	3,82	0,90	6	مرتفعة
3. ان عدم تبني الجهات القضائية للمحاسب القضائي في اصدار قراراتها المتعلقة بالتلاعب والاحتمالات المالية تحد من اجراءات التوسع في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية	3,62	0,95	8	مرتفعة
4. ان اشاعة ثقافة مفهوم المحاسبة القضائية والترويج عن اساليبها وخدماتها تسهم في زيادة استخدامها والاعتماد على اساليبها في الكشف عن التلاعب والاحتمال المالي.	4,02	0,82	3	مرتفعة
5. في الغالب ان المتخرجين من أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية غير مؤهلين لممارسة دور المحاسب القضائي .	4,12	0,78	1	مرتفعة
6. لازالت المحاكم القضائية غير مدركة لاهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من التلاعب والاحتمال المالي الامر الذي انعكس سلباً بالاعتماد عليها	4,07	0,80	2	مرتفعة
7. بيئة العمل المالي العراقية لاتولي اهتماماً لنور وأهمية المحاسبة القضائية في حل المنازعات التجارية والمالية .	3,92	0,86	4	مرتفعة
8. لدى الشركات ورجال الأعمال غياب تام عن دور وأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في حل النزاعات .	3,66	0,94	7	مرتفعة
جميع الفقرات	3,108	0,694		

## 4- اختبار فرضيات البحث :

## أ - اختبار الفرضية الأولى :

تنص هذه الفرضية بهذا البحث على ما يلي :

(( لا توجد هناك امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الحد من حالات التلاعب والاحتمال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين ))  
تم اختبار هذه الفرضية من خلال بيانات الاستجابات الفعلية باستخدام T-test وكما موضحة في جدول ( 9 ) أدناه .

## جدول ( 9 )

نتائج اختبار T-Test لمعرفة مدى امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الحد من حالات الاحتمال

العامل	الوسط الحسابي	حجم العينة	T		نتائج اختبار الفرضية
			المحسوبة	الجدولية	
جميع الفقرات	3,789	72	4,372	1,718	ترفض الفرضية

وبين الجدول ( 9 ) أن قيمة ( T ) المحسوبة والبالغة ( 4,372 ) هي أكبر من ( T ) الجدولية والتي تبلغ قيمتها ( 1.718 ) ، وبناء على ذلك فان النتائج تشير الى رفض فرضية العدم والتي مفادها (( لا يمكن استخدام اساليب المحاسبة القضائية في الحد من حالات التلاعب والاحتمال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين )) ، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على (( هناك امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الحد من حالات التلاعب والاحتمال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين )) .

## ب - اختبار الفرضية الثانية :

تنص هذه الفرضية على ما يلي :

(( لا توجد هناك صعوبات تعيق تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف الاحتمال من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين )) ، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال بيانات الاستجابات الفعلية باستخدام T-test وكما موضحة في جدول ( 10 ) أدناه .

## جدول ( 10 )

نتائج اختبار T-Test صعوبات تحد من تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في اكتشاف التلاعب والاحتمال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين

العامل	الوسط الحسابي	حجم العينة	T		نتائج اختبار الفرضية
			المحسوبة	الجدولية	
جميع الفقرات	3,108	72	5,423	1,844	ترفض الفرضية

وبين الجدول ( 10 ) أن قيمة ( T ) المحسوبة والبالغة ( 5,423 ) هي أكبر من ( T ) الجدولية والتي تبلغ قيمتها ( 1,844 ) ، وبذلك ترفض فرضية العدم والتي تنص على انه (( لا توجد هناك صعوبات تحد من استخدام اساليب المحاسبة القضائية في اكتشاف التلاعب والاحتمال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين )) ، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على (( توجد هناك صعوبات تحد من استخدام اساليب المحاسبة القضائية في اكتشاف التلاعب والاحتمال المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات والاكاديميين )) .

يشير الجدول ( 8 ) أعلاه إلى أن إجابات عينة البحث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين ( 3,62 - 4,12 ) ، ويرى المستجيبين على انه في الغالب ان المتخرجين من أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية غير مؤهلين لممارسة دور المحاسب القضائي كما انه لازالت المحاكم القضائية غير مدركة لاهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من التلاعب والاحتمال المالي الامر الذي انعكس سلباً بالاعتماد عليها اضافة الى ضرورة اشاعة ثقافة اتباع اساليب المحاسبة القضائية والترويج عن وخدماتها التي سوف تسهم في زيادة استخدامها والاعتماد على اساليبها في الكشف عن التلاعب والاحتمال المالي والتي على ما يبدو هناك افتقار واضح لدى سوق العمل حول الايمان بهذه الثقافة الهامة في مجال تطبيق اساليب المحاسبة القضائية . وتعد هذه الفقرات ذات أهمية مرتفعة وذلك لان الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة البحث لكل منها أكثر من ( 3.5 ) ، واحتلت هذه الفقرات المراتب الثلاثة كما هو موضح في جدول ( 8 ) أعلاه ، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام ( 3,108 ) إما الانحراف المعياري فقد بلغ ( 0,694 ) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المحور عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات .

## الاستنتاجات والتوصيات :

### أولاً - الاستنتاجات :

1. تفتقر المحاسبة القضائية الى وجود معايير او قواعد قانونية تحكم اجراء العمل وتنظيمه في اطار هذا التوجه المحاسبي .
2. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي للبحث ان هناك امكانية تطبيق اساليب المحاسبة القضائية وذلك من خلال توفر الحد المقبول من مقوماتها الاساسية .
3. ما يميز اجراءات العمل في اطار المحاسبة القضائية انها تختلف عن الاجراءات المتبعة والمتعارف عليها في مجالات المحاسبة الاخرى وذلك للدور الكبير الذي تلعبه المعلومات التي تقدمها في دعم القرار القضائي وان كانت هناك بعض الصعوبات التي ترافق ذلك كما جاءت به نتائج البحث.
4. لازال هناك عزوف كبير لدى السلطات القضائية والشركات العاملة في التفاعل مع محام المحاسبة القضائية والتعامل معها في اطار تقديم المعلومات المعززة للقرارات سواء كانت قضائية او ادارية .
5. هناك تطور في مجال تبني المعلومات التي يقدمها المحاسب القضائي ولكن لازال ذلك يتقدم ببطء كبير.
6. المحاسب القضائي يمتلك مهارات تكاد تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل المحاسبي او اجراءات التدقيق والرقابة المالية.

### ثانياً - التوصيات :

1. العمل على اصدار معيار اوبيان او قاعدة محاسبية يمكن الاسترشاد بها للقيام بمهام المحاسبة القضائية .
2. التأكيد على استخدام اساليب المحاسبة القضائية وتفعيل دورها للحد من عمليات التلاعب والاحتيال المالي وان يتم ذلك بغطاء قانوني تصدره الحكومة .
3. التأكيد على نشر ثقافة استخدام المحاسبة القضائية والعمل على ترسيخ دورها للحد من عمليات الاحتيال والمالي
4. ان تتولى اقسام المحاسبة في الجامعات الحكومي والاهلية على الاهتمام بالنواحي المعرفية والعملية ذات الصلة بالمحاسبة القضائية وكذلك دعم متطلبات البحث العلمي في هذا المجال .
5. ان تتولى نقابة المحاسبين بالتنسيق مع المحاكم المختصة على تبني ودعم هذا التوجه والاعتماد على مخرجاته من المعلومات في اطار اصدار الاحكام الناشئة من جراء النزاعات المالية .
6. توجيه طلبة الدراسات العليا في تخصص المحاسبة باختيار الموضوعات ذات العلاقة بالمحاسبة القضائية لغرض توفير القاعدة العلمية الرصينة لهذا التخصص الهام .

### المصادر :

### أولاً : المصادر العربية :

- أحمد، عبد فضل الله (2021)، (( دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية، دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف لبخيلج التجارى في بابل ومصرف العراق للتجارة ))، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، عدد 56 المجلد 16 .
- احمد، خالد محمد علي (2013). (( دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي )) المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة ، جمهورية مصر العربية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف .

أبو خطوة ، أحمد شوقي (2007). (( العلاقة بين جرائم الاحتيال والأجرام المنظم )) ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

برغل ، لينا مصطفى (2015) . (( دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية )) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال .

الجني، يوسف بن جزاء (2020) ، (( الفساد المالي وتأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني ، دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ،

حميد، جبار، عباس، على مهدى، بشائر خضير ومزهر سهام (2019) ، ((امكانية تحقيق التكامل بين المحاسبة القضائية وحوكمة الشركات المساهمة في الحد من اساليب المحاسبة الابداعية ، دراسة تحليلية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية ، العدد 2 ، المجلد 9 .

دحدوح ، حسين أحمد و محمد ، أحمد عمر (2013). (( دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية )) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 29 ، العدد الثاني

دعاس ، غسان (2016). ( تقييم مدى إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية ) ، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث .

خليفة، علاء كامل حسن(2017)، ((دور التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية في منظمات الاعمال- دراسة ميدانية )).

زعاير ، ياسر وعبد المنعم ، أسامة و عثمان محمد(2016) . (( أثر استخدام المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة الصناعية العامة الأردنية - دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين )) المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد ، العدد3 .

سلطان، محمد عبدالمجيد(2022) ((دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد، دراسة ميدانية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية الشحنة ، رزق أبو زيد (2015)، (( تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية )) ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى.

محمد نور، عادل صلاح الدين (2018)، (( المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي و دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في السودان )) اطروحة دكتوراه ، جامعة السودان ، كلية الدراسات العليا للعلوم والتكنولوجيا.

1مؤسسة النقد العربي السعودي (2008). (( دليل مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي وإرشادات الرقابة )) ، الإدارة العامة لإدارة البنوك ، المملكة العربية السعودية ، الرياض.

### ثانياً : المصادر الانكليزية :

Boynton Kell & Johnson Rick,2010 “ Modern Auditing “ , John Wiley and Sons , United of America , 2010 .

Cantoria,Ciel; 2009 ”Financial Statements Audit vs Forensic Accounting” 2010,www.brighthub.com

Goldmann ,peter . “ Anti–Fraud Risk and Control Workbook “ , John Wiley and Sons, United of America .

Gray , Dahlia ,“Forensic accounting and auditing :Compared and Contrasted to traditional Accounting and Auditing “ the American journal of Business .

Kranacher , Crumbley ,2013 ” A Model Curriculum for Education in Fraud and Forensic Accounting “ , Issues In Accounting Education , Vol ( 23 ) , No 4 .

Mahua Biswas, &Kiran G Hiremath, &Shalini R,2013 ” Forensic accounting in Indian perspective “ , “ The 5th International Conference on Financial Criminology (ICFC).

Martin Sikka ,2011 “ Auditing and Assurance services “,Prentice Hall Upper Saddle , New Jersey.

مدقق حسابات ..... ، أكاديمي.....

4 - عدد سنوات الخبرة العملية للمستجوب:  
من ( 10 - 15 ) ، من ( 16 - 20 ) ، من ( 21 - 25 ) ، من ( 26 - فأكثر).

### ثانياً - المعلومات المتعلقة بالبحث :

بين درجة اتفاقك مع كل من العبارات الوارد ذكرها في أدناه :

ت	الفقرة	لا أتفق أطلاقاً	لا أتفق ما	إلى حد ما	أتفق تماماً
1	معلومات المحاسبة القضائية تسهم في دعم احكام التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية للمحاکم القضائية .				
2	معلومات المحاسبة القضائية مدعومة بالوسائل والقرائن التي تسند القرار القضائي الخاص بالتعويض عن الاضرار الناشئة.				
3	استخدام متطلبات المحاسبة القضائية تساعد في الكشف عن اساليب التلاعب والاحتيال المالي .				
4	ان استخدام اساليب المحاسبة تجبر الشركات على تجنب تقديم قوائم مالية مضللة .				
5	تمتلك اساليب المحاسبة القضائية المقدرة على اجراءات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الالكترونية المستخدمة في بيئة الأعمال الالكترونية .				
6	اساليب المحاسبة القضائية تعزز من ثقة المستثمرين والمساهمين والمقرضين في الاجراءات المتبعة .				
7	ان اساليب المحاسبة القضائية تسهم في الكشف عن الاضرار التي تنجم جراء عمليات التلاعب والاحتيال المالي وتساعد على قياس تلك الاضرار				
8	أن استخدام اساليب المحاسبة القضائية تسهم في دعم كفاءة وفاعلية الأجهزة الرقابية المختلفة مما تساعد على زيادة دورها في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال .				
9	ان اساليب المحاسبة القضائية تمثل استكمالاً لاجراءات مدقق الحسابات وليس جزء منه ، فالمحاسب القضائي يبدأ من حيث انتهى مدقق الحسابات .				
10	اساليب المحاسبة القضائية تحد من عمليات التهرب الضريبي الذي تلجأ له بعض الشركات.				
11	ان تطبيق اساليب المحاسبة القضائية بكفاءة تقتضي وجود معايير وتشريعات قانونية وإرشادات تنظم عمل المحاسبة القضائية.				

Nelson , Curtis ,2012 " Legal and Regulatory Environments and Ethics: Essential Components of a Fraud and Forensic Accounting Curricula", Issues in Accounting Education, Vol. 23, No ( 4 ).  
Okoye, E.I. & Gbegi, D.O, 2013 "Forensic Accounting: A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector. ( A Study of Selected Ministries in Kogi State )", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences , Vol. 3, No. 3 ISSN: 2222.

pedneault , Stephen ,2009 " Techniquse and strategies for Understanding Fraud " , John Wiley and Sons , United of America.  
Ramaswamy, Vinita ,2005 " Corporate Governance and the Forensic Accountant " , The CPA Journal , Vol.75 , No Issue 3 .  
Thomas , Bougie & Smith ,Sanchez ,2014 "Forensic Accounting And Fraud Examination In India", International Journal of Applied Engineering Research,Vol (7),No.11 .  
Silverstone H, Sheets ,2010" Forensic accounting and fraud investigation for non-experts", 2nd edn. Wiley, New York, NY.  
Smith, G. Stevenson ,2014 " Defining a Forensic Audit " , Journal of Digital forensics, security and law, Vol (4 ) , No (1).  
Zerilhun&Klingelhofer,M.H,E,O,E,(2020)" An innovative approach in combating economic crime using forensic accounting techniques" Journal of Financial Crime, Vol, 27,No. 4

بسم الله الرحمن الرحيم

م / استبيان

السيد المحيبي المحترم :-

أن الاستبيان الذي بين يديك يمثل جزء من متطلبات انجاز بحث علمي حول :  
( ( امكانية استخدام المحاسبة القضائية للحد من التلاعب والاحتيال المالي ) )  
وبصفتك احد أفراد العينة ، نرجو منك قراءة فقرات الاستبيان بعناية وموضوعية والإجابة عليها بما تراه مناسباً ومرتبطة بواقع عملك راجين تعاونكم معنا ولكم جزيل الشكر والتقدير .

أ.م.د. مناضل عبد الجبار السالم أ.د.عثمان عبد القادر حمه امين

ملاحظات :-

- 1 - ذكر الاسم اختياري .
- 2 - نامل توخي الموضوعية للاجابة عن اسئلة الاستبانة .
- 3 - الاجابات سوف تتحول الى بيانات احصائية تساعد على انجاز البحث

### أولاً - المعلومات العامة :

- 1 - أفراد العينة حسب الجنس: ذكر ..... ، أنثى .....
- 2 - التحصيل الدراسي لأفراد العينة:  
بكالوريوس ..... ، دبلوم عالي..... ، ماجستير..... ، دكتوراه .....
- 3 - طبيعة العمل:

					12	يتقضي تطبيق اساليب المحاسبة القضائية توفر كادر مؤهل علميا وعمليا للعمل كمحاسب قضائي .
					13	ان عدم تبني الجهات القضائية للمحاسب القضائي في اصدار قراراتها المتعلقة بالتلاعب والاحتمالات المالية تحد من اجراءات التوسع في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية
					14	ان اشاعة ثقافة مفهوم المحاسبة القضائية والترويج عن اساليبها وخدماتها تسهم في زيادة استخدامها والاعتماد على اساليبها في الكشف عن التلاعب والاحتمال المالي .
					15	في الغالب ان المتخرجين من أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية غير مؤهلين لممارسة دور المحاسب القضائي .
					16	لا زالت المحاكم القضائية غير مدركة لاهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من التلاعب والاحتمال المالي الامر الذي انعكس سلبا بالاعتماد عليها
					17	بينت العمل المالي العراقية لاتولي اهتماما لدور وأهمية المحاسبة القضائية في حل المنازعات التجارية والمالية .
					18	لدى الشركات ورجال الأعمال غياب تام عن دور وأهمية تطبيق المحاسبة القضائية في حل النزاعات .